

ملتقى الشباب يناقش ماذا تحقق بعد عامين من الاحتجاجات في العراق

2017-04-18 عصام حاكم

انسجاما مع مقتضيات المشهد السياسي العراقي المثقل بالكثير من الاخفاقات والانتكاسات وما نتج عنها من ردات فعل غاضبة ومستهجنة من قبل الجمهور العراقي، حيال ما افرزته تلك التجربة من تدهور واضح وشلل تام في الجهد الحكومي والرسمي.

ولمتابعة هذا الموضوع عقد ملتقى الشباب حلقتة الاسبوعية تحت عنوان (بعد عامين من الاحتجاجات في العراق ماذا تحقق) حيث أعد الناشط المدني محمد الصافي ورقة تناول من خلالها حيثيات وتفصيل الموضوع.

حيث اكد "أن الشارع العراقي يشهد احتجاجات مستمرة منذ أكثر من عامين، وذلك للمطالبة بالإصلاح السياسي ومحاربة الفساد ومحاولة التغيير في النظام السياسي الموجود في العراق، سيما وأن الاحتجاجات في العراق ليست وليدة العام (2015 و 2016)، بل هي تمتد الى سنوات وسنوات سابقة تصل حتى الى عام 2003، وأن هناك سخط ملموس حول الكثير من القضايا التي تخص الخدمات والتلكؤ في انجاز المشاريع، وأن ذروة هذا الاحتجاجات تصاعدت في العام (2011) بعد الحادثة البرلمانية والتي ساهمت في تجديد رئاسة الوزراء والتي كانت من حصة التحالف الوطني".

يضيف الصافي "ما يعيننا في هذا المقام هو الاحتجاجات الاخيرة الحاصلة في العراق والتي تزامنت مع دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق، وهي كانت تهدف الى المطالبة بالإصلاح السياسي والقضاء على الفساد المالي والاداري المنتشر في معظم مؤسسات الدولة العراقي، ناهيك عن توفير خدمات وإيجاد فرص عمل سيما وأن نسب البطالة في العراق في تصاعد مستمر سنويا، الى جانب ذلك فان مستوى الغضب الشعبي والجماهيري إنطلق من محافظة البصرة في جنوب العراق، ومن ثم اتسعت دائرة الاحتجاجات، لتشمل الوسط والجنوب لتصل الى بغداد ومن ثم انتقلت الى اقليم كردستان، ومن قبلها الاعتصامات التي شهدتها مناطق غرب العراق كالأنبار والموصل قبل دخول تنظيم داعش لتلك المناطق".

يكمل الصافي "لذلك فالمؤشر العام يجعلنا امام خيار ان التظاهرات شملت تقريبا جميع شرائح المجتمع العراقي ومهما كان هناك اختلاف في المطالب، بالتالي من المهم ان نؤكد ان حق التظاهر هو من اهم الحقوق التي تسعى الدول المتقدمة الى الحفاظ عليها، كونها تمثل معيار لتقدم النظام السياسي فيها فالدستور العراقي كفل ايضا حق التظاهر، وهناك اشكالية اليوم نواجهها في قضية حرية الاحتجاجات والاعتصامات وما هي المواد القانونية التي تعنى بهذا الشأن".

وبطبيعة الحال ومن دون كفالة حرية التعبير وحقوق التظاهر دونها يغدو بناء الدولة التي تحمي الحقوق والحريات مستحيلة، فرغم ان التجربة الديمقراطية في العراق هي حديثة ولا تتعدى العام (2003) لكن اذا تم التجاوز او اجهاض هذه المكتسبات سيكون بناء الدولة بالمستقبل القريب صعب، خصوصا وان هناك مؤشرات تدل على وجود انتهاكات في مجال حق حرية التظاهر والتعبير خاصة في السنة الاخيرة، وان التظاهرات شهدت مظاهر عنف من بعض المجموعات وعلى اثر ذلك شكلت الحكومة لجان تحقيقية بحق الجهات التي تجاوزت على المتظاهرين، وواقعا تلك اللجان لم تصل الى النتيجة المرجوة خاصة حيال تلك القوات وهل كانت فعلا خارج نطاق الدولة من عدمها.

التظاهرات في العراق شهدت مشاركة اوساط مجتمعية مختلفة وحظيت ايضا بتأييد المرجعية الدينية، وهذا ما تابعناه من خلال بياناتها وهي دائماً ما توصي الحكومة والطبقة السياسية في العراق، الى ان تصغي لصوت الشارع العراقي والنزول عند رغبتهم بالإصلاح والتغيير".

ويوضح ايضا انها كانت من المؤيدين للتظاهرات الواسعة في عام 2015 وما تلاها عبر بيانات وجهتها للحكومة بأن تقوم بثورة اصلاحية كبيرة في مجال الخدمات وفي تغيير الاشخاص الذين عليهم شبهاً فساد، وايضا الغاء بعض المناصب التي تزيد من متاعب الدولة العراقية اقتصاديا وايجاد ورقة اصلاح، ولكن بعد اقل من عام تقريبا شهد الواقع العراقي تراجع في اتمام بنود تلك الورقة الاصلاحية، وايضا القضاء اعاد جميع المناصب التي تم الغائها في حزمة الاصلاحات التي قدمها رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي".

{img_1}

شهدت الحلقة مشاركة واسعة من ناشطين وإعلاميين ومهتمين بالشأن العراقي ناقشوا سؤاليين تم طرحها من خلال الورقة.

السؤال الاول: هل كانت التظاهرات هي وسيلة ضغط حقيقية لإيجاد اصلاحات حقيقية ام انها تحولت الى هدف بحد ذاتها؟

مسلم عباس كاتب وصحفي "يعتقد ان التظاهرات جاءت بجهود ومبادرات شعبية وانها تشكلت من جراء تسلط القوى السياسية العاملة في العراق، ورفضها اجراء اي اصلاح يهم مصلحة المواطن اضافة الى ذلك فان انهيار اسعار النفط شكل عامل ضغط على المواطن للخروج بالتظاهر ومحاولة المطالبة بالإصلاح، الا ان تدخل الاحزاب والقوى والسياسية هي من افشل التظاهرات وجعلها تصب في مصلحة القوى السياسية التي هي اصلا من اضر بواقع الجمهور العراقي، وبالتالي اصبحت التظاهرات مجرد نافذة للتنفيس".

كمال عبيد مدير تحرير شبكة النبا "يرى ان التظاهر هو مظهر ايجابي من مظاهر الحياة الديمقراطية وتشكل معلما مهما في تغيير المجتمع، لكن بطبيعة الحال ان استمراريتها وعدم وجود جدوى من ديمومتها ربما يوحي بانها مجرد عملية تخدير، او تشكل عامل نفسي سلبي في بعض الاحيان لأنها تظهر وتختفي من دون ان تقدم شيء، خاصة ومع مضي سنتين من التظاهرات والمطالب تكاد تكون غير متحققة، وبالتالي شكلت التظاهرات حالة حراك اعتيادي ليس الا، الى جانب ذلك فان الاعلام لم يلعب دوره الاساسي بأن يكون عامل ضغط على القوى السياسية في العراق".

باسم الزيدي مدير وكالة النبا للأخبار "يعتقد ان العراقيين اختلفوا كثيرا في طبيعة التظاهرات وطبيعة المتظاهرين بين السلب والايجاب، اصف الى ذلك وحتى لا نحمل الامور اكثر من طاقاتها فان التظاهرات منها ما كان عفوي ومنها ما كان موجه، الا ان الحاصل في العراق فان اغلب من تحدث عن التظاهرات قال انها عفوية، لذلك فان احد الهفوات التي اخذت على التظاهرات هي القيادة وبالتالي تنافست الاحزاب على قيادة المتظاهرين وموجة التظاهرات، عندها تشكل الخلل لعدم وجود طبقة وسطى او مثقفة او تيار مدني حي يقود المتظاهرين، وهذه هي احدى الاشياء التي

يحتاجها المتظاهرين وكان من الممكن ان تتطور وتحدث تغيير كبير في العراق".

يضيف الزيدي "والسؤال هنا هل الحالة ايجابية ام سلبية الجواب بالتأكيد ايجابي ولعدة نقاط، سيما وان العراق هو حديث العهد بالديمقراطية هذه نقطة جدا مهمة، وان خروج الناس وبغض النظر عن مستوى تفكيرهم ورؤيتهم للتظاهرات كواجب شرعي او وطني، بحد ذاتها هي ممارسة ديمقراطية الى جانب ذلك هي ثقافة وتحتاج الى وعي متراكم، ولا يمكن ان نقارن الواقع العراقي بديمقراطيات متطورة حتى نقيس هذا القياس، ثانيا يمكن ان تكون التظاهرات متنفس للمتظاهرين ومنعا لحالة الغضب والهستيريا الشعبية، السبب الثالث ان خروج الناس تعتبر بداية جيدة لتعلم المواطن كيفية تقويم اداء الدولة".

يكمل الزيدي "فهل مارست التظاهرات اي نوع من انواع الضغط نعم اوجدت الضغط ولو استمرت لأحدثت الفرق، لكن الخلل في الدولة العميقة التي ترفض الاصلاح والتي تلبس ثوب الديمقراطية لكن مارست الديكتاتورية، وهذا من الممكن لاحقا ومع وجود تيار مدني في توعية الناس من الدولة العميقة، الى جانب ذلك فان التيار الصدري الذي قاد التظاهرات فيما بعد هو واقعا يحقق قاعدة جماهيرية واسعة وهذا التيار سعى الى ايجاد خطوة متقدمة في مسار الوعي المسؤول، وبالنتيجة ان خلاصة القول لابد ان لا نحمل المتظاهرين اكثر من طاقتهم بل لابد ان نحمل الطبقة المثقفة ونسألهم أين أنتم؟".

حامد عبد الحسين باحث في مركز الفرات " يعتقد انها وسيلة نتيجة الضغط والفساد الذي عانى منه الشعب العراقي نتيجة تمركز السلطة السياسية، وهذا يسقط فرضية استغلال المتظاهرين بل ان التظاهر هي حالة متقدمة للمطالبة بالحقوق".

امير الشامي ناشط في الحراك المدني "يؤكد على ان (25/2/2011) انطلقت اول تظاهرة في ساحة التحرير بقيادة الشباب المدني وبقيادة الشهيد (هادي المهدي)، وهي تعتبر عدوى للربيع العربي في مصر وتونس وخرجت بثلاث مطالب، اولاً اخراج القوات الامريكية وانهاء الاتفاقية الامنية، المطلب الثاني تعديل الدستور الذي كتب على اسس طائفية، المطلب الثالث هو محاسبة الفاسدين بكل مفاصل الدولة، علما ان حق التظاهر في الدستور العراقي بالمادة (38) وبما لا يتخالف مع

الاحكام العامة والآداب، يبقى فقط حق الاعتصام خاصة وان المادة المذكورة تتحدث عن حق التظاهر والاحتجاج وهل يعتبر اجتماع ام لا ."

يضيف الشامي "اما بالنسبة للتظاهرات هل هي حققت اهدافها وهل هي وسيلة ضغط ام صخب، للاجابة عن هذا فإن التظاهرة الاولى كانت تشكل حالة ضغط وما تلاها ليس كذلك بل ربما تعد كلها ميسسة، شخصياً تركت ساحات التظاهر لسبب أن التظاهرات في بدايتها كانت ترمز لحالة وعي جماهيري رافض لكل الخطط والبرامج الحكومية الفاشلة، الا انها بعد ذلك استغلت من قبل بعض الاطراف لتسقط اطراف اخرى عاملة في الدولة، وبعدها اغلب قيادات الحراك المدني انسحبت من التظاهرات بفعل توجهاتها وزخمها السياسي الذي هو يعد جزء من المشكلة وليس مفتاح حل لمشاكل الواقع العراقي".

- ايهاب علي باحث اقتصادي في شبكة المنبأ المعلوماتية "يعد ان التظاهرات هي هدف ووسيلة ضغط في آن واحد وهي لم تكن عفوية في يوم من الايام، بل على العكس دائماً ما يحرك الجماهير العراقية هو قيادتها وليس الفعل العفوي، النقطة الاهم ان طبيعة التظاهرات في العراق هي منطلقة من قناعات موجهة، والدليل على ذلك رغم سقوط سبعة شهداء في التظاهرة الاخيرة الا انها توقفت فجأة ولم يترتب عليها اي اثر، وهذا في ظل غياب روح المطاولة الى جانب ذلك فنحن لدينا فوضى سياسية واخرى اجتماعية".

يضيف علي "وبالتالي للاجابة عن هذا التساؤل فان التظاهرات لم تحقق اهدافها المرجوة، وذلك لعدم وجود بُعد استراتيجي لها وعدم وجود اهداف واضحة لها".

محسن معاش مصمم جرافيك "يعتقد ان التظاهر ثقافة وهي شئ جديد على الواقع العراقي، ثانيا ان اغلب التظاهرات لديها هدف عام وليس لها هدف محدد".

- الشيخ مرتضى معاش رئيس مؤسسة المنبأ للثقافة والاعلام "يصنف التظاهرات بأنها روح الديمقراطية وبالتالي يمكن ان نعرف الديمقراطية من خلال حق التظاهر، فعلى سبيل المثال في مصر تم تقليص حق التظاهر الى ان تم محاصرتهم في حديقة وفقدوا كل المكتسبات، فنحن في

العراق في بعض الاحيان نحطم الديمقراطية بأنفسنا من خلال دعوة الاخرين الى عدم استغلال التظاهرات، فمن الطبيعي ان الانسان عندما يتظاهر ينشد الدفاع والمطالبة بحقوقه وهو حق مكفول لكل الناس سواء كان فرد او حزب او نقابة وهو حق مقدس شرط ان لا تخرج نحو دائرة العنف".

يضيف معاش "وبالتال فإن الرأي العام يحتاج للاستمرارية بالمطالبة وايضا من اهم سبل نجاح التظاهرات هي سقف المطالب، فعندما تكون واطئة لا توفر التأثير الكبير الذي نحتاجه بل نحن بحاجة الى ان يكون سقف التوقعات ناضج وعميق، من ناحية الحفاظ على مبدأ التعددية في العراق ومبدأ حرية التعبير والتمسك بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وذلك من خلال وجود قوانين تحمي ذلك التداول، مثل قانون الانتخابات والمفوضية وقانون مجالس المحافظات وقانون مجلس النواب، وهذا كله يؤكد على التداول السلمي للسلطة وهذا ما نحتاجه اليوم".

يكمل معاش "لذا لابد ان نحترم الفئات والاحزاب التي تتظاهر دائما ما دام هو محتفظ بالأسلوب السلمي، وأن لا نخون او نشكك بمطالبات احزاب المعارضة حتى تفقد التظاهرات قيمتها".

السؤال الثاني: لماذا تراجع الكثير عن الاحتجاجات وخاصة الشباب ونجدهم يعيشون عزلة عن الحياة السياسية؟

احمد البناء الحسيني ناشط مدني "يرى ان الشباب يعاني من هجمة خطيرة، ويجدون انفسهم في العالم الافتراضي اكثر من الواقع، خصوصا وان الصورة غير واضحة بالنسبة للشباب العراقي ففي بداية الامر خرج الشباب العراقي للتظاهر، لكنه ومع استمرار الوضع على ما هو عليه برزت اشكاليات عدة على الواقع، ومنها واجه الشباب مضايقات جداً صعبة من قبل الجهات المتضررة على مستوى النسيج الاجتماعي والعشائري، ومن ثم عن طريق ممارسة الاهانات والاعتداء بالضرب، الشيء الآخر ان عنوان المطاولة لا يتوفر عند المتظاهر العراقي فبمجرد زوال تلك الحالة ولوقت قصير يتخلى عن دوره في ممارسة حق التظاهر، لذا يحتاج من المنظومة المثقفة ان تمارس دورها تجاه الشباب العراقي ومحاولة ان تعيد للشباب الثقة بنفسه".

الشاب عبد الصاحب الكشوان طالب جامعي "يعتقد ان عزوف الشاب مرتبط بقلة الوعي وبالتالي سيؤدي الى تشتت الافكار، الشيء الاخر اذا ما أردنا ان ننمي هذا الوعي لابد ان نواكب التطور الحاصل في المجتمع، فمثلا عن طريق التواصل الاجتماعي أو عن طريق نشر مقاطع فيديو ومنشورات بالوسائل الحديثة".

مسلم عباس "يعتقد انه خلال هذا العام هناك نقلة نوعية عند الشباب والفضل يعود الى منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتفعيل دور الشباب القائد، وان غياب دور الشاب يعود بسبب ثقافة المجتمع والاسرة حيث يعتبرون فضاء الحرية كمين للشباب، الى جانب ذلك الاحزاب فرغت الشاب من طاقته".

حامد عبد الحسين "يعلل الامر الى عدم مرونة السلطة السياسية بالاستجابة والاستماع الى مطالب المتظاهرين وهذا يولد نوع من الاحجام عن التظاهر، بالإضافة الى ذلك عدم الشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه المجتمع، الشيء الاخر عدم فاعلية الخطاب الديني".

باسم الزيدي "يتوجه الى الطبقة المثقفة فهي عندما تريد ان تعمل مسح ضوئي على التظاهرات وما هي اهدافها ولمن تتبع، بالتالي عندما تصل الى نتيجة يبدو ان الامر وصل الى حد الهاوية حتى يأخذ المثقف دوره، وهذا لا يصب بمصلحة المثقف العراقي فغاندي مثلا لم يكن مثقفاً الا انه كان جزء من الشعب، وبالنتيجة ان الوضع في العراق هو بين خيارين احلاهما مر فلا نمتلك الوقت للدراسة ولكن نمتلك الوقت للقرار".

يضيف الزيدي "وللإجابة عن هذا السؤال فالشباب لم يعزف عن التظاهرات لكن تم عزله قسريا، لأن المجتمع العراقي تعرض الى هزات فكرية كبيرة، وبالتالي ان ملامح هذا الشعب تكاد تكون مبهمه فهل هو مجتمع مدني ام عشائري ام ديني أو بدوي، لذلك وبسبب تلك التراكمات التي مر بها الشعب العراقي من جراء ما تعرض له من حروب وويلات، هذا ما جعل صورة الشاب العراقي مهتزة وغير مكتملة، المشكلة الالهة ان الشاب العراقي يعاني الكثير بسبب فساد الدولة وهي التي افسدت مشاركته بالتظاهرات او مشاركته بالحياة بصورة عامة من حيث تشعر او لا تشعر".

على سبيل المثال ان مسألة التعينات او الاقتصاد الريعي او الدولة الابوية التي ترعى الشاب الى ان يكبر، هذه بطبيعة الحال اساءت للشباب وهمشته بطريقة أو بأخرى".

كمال عبيد "يعتقد ان سبب عزوف الشباب عن السياسة يخضع لعوامل داخلية وعوامل خارجية، الى جانب ذلك فان الواقع السياسي ونتائج التظاهرات شكلت صورة نمطية سلبية في اذهان الشباب ولم تتحقق المطالب التي ارادوا تحقيقها، اما ما يتعلق بالعوامل الخارجية فدخول داعش الى العراق وانخراط الكثير من الشباب في المعارك ضد داعش وأزمة هجرة الشباب عن العراق، اخيرا ان اهم تحديات الواقع العراقي اليوم هي القضاء على الفساد وكل الامور ستتاح في العراق"

امير الشامي "يجد ان الاسباب الرئيسية التي تقف حائل دون مشاركة الشباب في التظاهرات تتركز على ثلاث محاور، منها غياب الوعي والعشائرية وغياب قانون الاحزاب وبالتالي عندما تتضافر كل تلك العوامل ستمحى ثقافة العزوف عن المشاركة بالتظاهرات".

ايهاب علي "يؤطر الموضوع بأسباب عامة واخرى خاصة سيما وان السبب الاول مرتبط بأصل نظام الحكم الذي كان يسيطر على العراق، وعلى هذا الاساس شكلت حالة انتقال العراق من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي ومؤسستي صدمة مفاجئة في الكثير من المفاهيم، الشيء الاخر هو حضور الخطاب الديني والذي بطبيعته مأساوي ولا يعالج قضايا المجتمع، اما ما يتعلق بالأسباب الخاصة فلها علاقة بالدستور وهو لا يصب بمصلحة المواطن، بالإضافة الى ذلك ان أعداد الاحزاب السياسية يفوق حد التصور".

الشيخ مرتضى معاش "حاول الربط ما بين النظام الديمقراطي والقطاع الخاص فلا يمكن لنظام اشتراكي الدولة تملك فيه كل شيء ان يكون هناك نظام ديمقراطي، وعلى هذا الاساس فالتظاهرات لم تأتي بهذا الاطار بل جاءت للمطالبة بالتعينات والخدمات وبعملية استرجاع الدولة الاشتراكية، هذا لا يمكن فعندما نريد انجاح العملية الديمقراطية وأن تكون التظاهرات فعالة وان يكون هناك تداول سلمي للسلطة وتنجح مكافحة الفساد، وبالتالي كل هذا يحتاج الى عملية بناء دولة ذات اقتصاد حر وفيها قطاع خاص قوي، والدولة والسلطة هي مجرد مشرف او رقيب على ما يجري واليوم الدولة تملك كل شيء".

يضيف معاش "الشيء الاخر ان سبب عزوف الشباب عن السياسة هو حالة اليأس والاحباط التي تتملك الشباب، فبعض الأحزاب اليوم لديها قاعدة خاصة بها فهي من جهة تستقطب الشباب ومن جهة اخرى تنشر الاحباط والياس عند الشباب الذين لا ينتمون الى الاحزاب، وبالتالي هي تساهم في عملية صعود الاحزاب وهي لا تريد ان يشارك الناس في الانتخابات، لذلك ان عملية نشر اليأس سوف يؤدي الى سيطرة بعض الاحزاب واستمرار منهجها وفسادها، والغريب في الامر اننا لا نمتلك منظمات شبابية بالقدر الكافي حتى تستطيع ان توجه الطاقات الشبابية بالاتجاه السليم والصحيح".

التوصيات

- دعوة الشباب الى المشاركة بالانتخابات وبقوة

- انتخاب الشخصيات المهنية والكفؤة

- المشاركة بتحديث سجل الناخب

- تغيير قانون الانتخابات ومفوضية الانتخابات

{img_2}